

لجان أهالي المخطوفين في سوريا ولبنان: من أجل فتح تحقيق جدي عن كل قضية فردياً

عقدت «لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان» و«لجنة أهالي المعتقلين في السجون السورية» و«لجنة دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين» و«المركز اللبناني لحقوق الإنسان» مؤتمراً صحافياً مشتركاً أمام مبنى «الأسكوا» في بيروت للإعلان إن التعامل الرسمي اللبناني مع قضية المفقودين «ما زال بعيداً كل البعد عن الحد الأدنى من الجدية المطلوبة. صحيح أن الحكومة في الفقرتين ٢٣ و٢٥ من بيانها الوزاري التزمت حل قضية المخفيين قسراً في لبنان وسوريا، إلا أنها لم تنشئ الآلية المطلوبة لذلك».

وقال البيان الصادر عن اللجنتين: «نود أن نعلن وبشكل صريح تصورنا للحل الممكن لهذه القضية، بما يتخطى إشكالية اللجنة المشتركة الحالية إلى البعد الأساسي وهو: إنشاء آلية عمل جديدة وشفافة تناط بها الصلاحيات اللازمة ومنها: الاطلاع بدون أي تحفظ على أرشيف الأجهزة الأمنية اللبنانية، بما فيها أرشيف لجان التنسيق المشتركة، ومنها لجنة التنسيق بين الجيشين اللبناني والسوري التي عملت بين العامين ١٩٩٢ - ٢٠٠٥ والاطلاع على أرشيف المحاكم الميدانية العسكرية السورية، وخصوصاً المحكمة العسكرية الثالثة والمحكمة الاستثنائية المشتركة التي كانت قائمة على الحدود اللبنانية السورية في جديدة يابوس، والطلب من النيابة العامة في لبنان وفي سوريا بفتح تحقيق جدي عن كل قضية فردياً».

واعتبر البيان أنه لا يمكن إقفال هذا الملف «بهدية أو جوائز ترضية من هنا أو وعد من هناك، انه يشكل عقبة أساسية أمام عودة العلاقات الطبيعية بين الشعبين اللبناني والسوري. كما يشكل المدخل السليم لإرساء المصالحة الوطنية الحقيقية في لبنان عبر جلاء الحقيقة عن مصير جميع المخفيين قسراً خلال سنوات الحروب فيه».